4 أغسطس/آب 2026 2026

مقدّم من: المكتب الموسّع

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف
جنيف، 24 – 28 آب/أغسطس 2026

مقترح مسودة عناصر لاستراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات

الخلفية ودعوة لتقديم مقترحات

1. أيَّد المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف المقترح المقدم من المملكة المتحدة إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف للاتفاق على ولاية قانونية لوضع عناصر لاستراتيجية مدتها 5 سنوات لمعاهدة تجارة الأسلحة، لكي تعرض على المؤتمر للنظر فيها قبل المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف. وكما هو موضح في المقترح، فإنها تعد استراتيجية طويلة الأمد لمعاهدة تجارة الأسلحة، يمكن أن تخدم وظيفتين مترابطتين:
   1) *زيادة التركيز على هياكل وأنشطة معاهدة تجارة الأسلحة، وترتيبها طبقاً للأولويات، وبخاصة حينما تكون الموارد محدودة، من خلال تبني منظور شامل لمعاهدة واتجاه طويل الأمد.*
   2) *تمكين الدول الأطراف من القياس المُحسَّن للتقدم المحرز في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة والأثر على التنفيذ وأثر المعاهدة، بالمقارنة بأهداف وأولويات متفق عليها.*

2. وفي هذا السياق، طلب المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إصدار دعوة لتلقي المقترحات من الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة لتقديم أهداف وأولويات، بالإضافة إلى الإجراءات الممكنة ومقاييس الأداء التي يمكن أن تتبع سعياً لتحقيق هذه الأهداف والأولويات، مع وضع جميع جوانب المعاهدة في الاعتبار، بغية صياغة عناصر لاستراتيجية مدتها 5 سنوات. وقد كُلِّفَ "مكتب موسّع لمعاهدة تجارة الأسلحة" يتألف من رئيس معاهدة تجارة الأسلحة ونواب الرئيس ورؤساء الفرق العاملة ورئيس منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة ورئيس لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي، وجهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي، بأن يضعوا معاً العناصر والمقترحات المقدمة في صورة مسودة استراتيجية.

3. أصدرت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة دعوة لتقديم مقترحات، دعت فيها إلى تقديم مدخلات هيكلية بشأن الهيكل المتصور للاستراتيجية، وعمليات الرصد والتقييم الممكنة، وثمان مجالات مواضيعية محددة، وقضايا شاملة، والتحديات والقيود وعملية وضع الاستراتيجية. قامت الأمانة بتجميع المدخلات التي تلقتها في وثيقة بعنوان "*تقرير موجز بشأن المساهمات والمقترحات المقدمة من أصحاب المصلحة والعناصر الرئيسية لمسودة الاستراتيجية*"، وقد قدمت الوثيقة معلومات للمشاورات التي عقدت عبر الإنترنت في 23 آذار/مارس 2026.

المشاورات غير الرسمية الأولى التي عقدت في 23 آذار/مارس 2026

4. كانت المشاورات التي عقدت عبر الإنترنت في 23 آذار/مارس 2026 هي الأولى من بين جلستين على الأقل من المشاورات الافتراضية عبر الإنترنت المطلوبتين من المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف. أثناء تلك المشاورات، قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة التقرير الموجز وناقشت الوفود النتائج الرئيسية التي جاءت نتيجة الدعوة لتقديم المقترحات، مع تقديم المزيد من التفكير المتعمق والمدخلات لإثراء العملية الجارية لوضع الاستراتيجية. وقد صاغت الأمانة تلك المدخلات الإضافية في الوثيقة التي تحمل عنوان "*وضع عناصر لاستراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات: تقرير موجز بشأن المساهمات والعناصر الرئيسية*"، وقد جمعت تلك الوثيقة نتائج عملية التشاور. وُزِّعَ التقرير الموجز الثاني استعداداً للاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف الذي عقد يومي 27-28 أيار/مايو 2026.

الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف المنعقد يومي 27-28 أيار/مايو 2026 وما تبعه من أحداث

5. أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، قدم المكتب الموسّع لمعاهدة تجارة الأسلحة في 28 أيار/مايو 2026 تحديثاً لعملية وضع الاستراتيجية، ودعا لتقديم وجهات النظر بشأن التقرير الموجز المقدم من الأمانة والخطوات التالية المقترحة. دعمت الوفود، على نطاق واسع، وضع استراتيجية موجزة وعملية وتركز على التنفيذ، تستند إلى الآليات القائمة لمعاهدة تجارة الأسلحة بدلاً من إنشاء هياكل جديدة. وأكدت الوفود أن الاستراتيجية ينبغي أن تعزز الترابط عبر مسارات عمل معاهدة تجارة الأسلحة، وأن تحسِّن التنسيق بين الكيانات القائمة، وأن تتجنب الازدواجية، مع الحفاظ على التركيز على التنفيذ الفعال للمعاهدة، وبخاصة المادتين 6 و7. وكانت الحاجة لضمان أن تظل الاستراتيجية واقعية وقابلة للتحقيق والتنفيذ في حدود القيود المفروضة على الموارد والموازنة من بين الموضوعات التي تكرر ذكرها. وأكد الكثيرون على أن العملية ينبغي أن تظل تحت قيادة الدول الأطراف ومعتمدة على التوافق، مع الاستمرار في الاستفادة من إسهامات مختلف أصحاب المصلحة، ومنهم المنظمات الدولية والمجتمع المدني والصناعة والمؤسسات البحثية.

6. عقب الاجتماع التحضيري غير الرسمي للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، أعدت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة وثيقة بعنوان "*مقترح مسودة عناصر لاستراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات*"، توضح مسودة العناصر الممكنة للاستراتيجية لكي تقدم إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف للنظر فيها. استندت تلك العناصر إلى المقترحات والمدخلات المقدمة من الدول الأطراف وأصحاب المصلحة على مدار العملية، وإلى التقارير السابق رسالها والمناقشات بين الوفود فيما يتعلق بالحاجة لتحسين الترابط والقدرة على التنبؤ والأثر عبر جهود دعم تنفيذ المعاهدة، ويقصد منها تيسير تنقيح الاستراتيجية. كما تضمنت الوثيقة الخطوات التالية الممكنة وتوصيات إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، وقد نُقحت وتعكس الفقرات ذات الصلة الواردة أدناه محتواها. وقد وزعت بالنيابة عن المكتب الموسّع لمعاهدة تجارة الأسلحة قبل المشاورات غير الرسمية الثانية بشأن الاستراتيجية، والتي عقدت في تموز/يوليو 2026.

المشاورات غير الرسمية الثانية التي عقدت في 21 تموز/يوليو 2026

7. أثناء المشاورات غير الرسمية الثانية التي عقدت في 21 تموز/يوليو 2026، أتاح المكتب الموسع للدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن مسودة العناصر التي أعدت لدعم وضع استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات.

8. حظيت مسودة العناصر بترحيب واسع من الوفود باعتبارها أساس مفيد يُبنى عليه المزيد من العمل وعبرت عن تقديرها لما اتسمت به العملية من شمول حتى الوقت الحالي. وذكر أن الوثيقة تعكس نطاقاً واسعاً من المقترحات المتلقاة من خلال دعوة تقديم المقترحات والمشاورات السابقة لها، ولذلك فهي توفر أساساً شاملاً يمكن المضي قدماً في تطوير الاستراتيجية من خلاله.

9. إلا أن عدداً من الوفود لاحظت أن المرحلة التالية من العملية ينبغي أن تركز على المزيد من التنقيح وتحقيق التناغم بين عناصر المسودة بغية إصدار استراتيجية عملية ومركزة وقابلة للتنفيذ. وفي هذا الصدد، اقترحت عدة وفود أن الاستراتيجية ينبغي أن تحدد عدداً معقولاً من الأولويات الاستراتيجية تسهل إدارته، ويمكن السعي لتحقيقه بصورة واقعية أثناء فترة التنفيذ، على أن تؤخذ في الاعتبار قابلية التنفيذ والأثر المتوقع والقيمة المضافة للعمل المنسق بموجب المعاهدة.

10. ألقت العديد من المداخلات الضوء على أهمية إدراج ترتيبات الرصد والتقييم المناسبة ضمن الاستراتيجية. وقد اقتُرح أن يُشرَع في تطوير المؤشرات وخطوط الأساس ومنهجيات الرصد المُفصَّلة أثناء صياغة الاستراتيجية ذاتها.

11. فيما يتعلق بالأولويات الموضوعية، أكد العديد من الوفود على أن تنفيذ المادتين 6 و7 ينبغي أن يظل ضمن المجالات الأساسية التي تعكسها الاستراتيجية. وقد حُدِّدَت أولويات أخرى أثناء المشاورات منها منع تحويل الوجهة والشفافية وتقديم التقارير والعالمية وتعزيز أنظمة التنفيذ الوطنية والاستدامة المؤسسية والمالية والمشاركة في عمليات معاهدة تجارة الأسلحة وتطوير أدوات تنفيذ عملية وقوائم تحقق.

12. دعمت الوفود مبدأ أن تظل الاعتبارات الشاملة هي الأساس على مدار الاستراتيجية بأكملها. وعلى وجه الخصوص، أشير إلى ضمان المشاركة المجدية للمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية والصناعة وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما يتسق مع الممارسة الراسخة في معاهدة تجارة الأسلحة، بالإضافة إلى إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في شتى أنحاء الاستراتيجية حسب الاقتضاء.

13. تضمنت المشاورات أيضاً تبادل وجهات النظر بشأن الترتيبات المحتملة للمرحلة التالية من عملية الصياغة. وعبر عددٌ من الوفود عن وجهات نظر بشأن آليات التنسيق الممكنة، ومنها إنشاء آلية "أصدقاء الرئيس"، ودور شاغلي المناصب الحاليين في معاهدة تجارة الأسلحة والهيئات الفرعية، وطرق تيسير المشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة على مدار عملية الصياغة. أشارت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة وبعض الوفود إلى أن آلية "أصدقاء الرئيس" قد استخدمت في منتديات أخرى متعددة الأطراف.

14. وأخيراً، شجّع العديد من الوفود على إتاحة فرص مستمرة للتشاور أثناء وضع الاستراتيجية، على أن تشمل المشاورات الإقليمية، حسب الاقتضاء.

المتابعة والخطوات التالية

15. عقب المشاورات غير الرسمية التي عقدت في 21 تموز/يوليو 2026، يرغب المكتب الموسع لمعاهدة تجارة الأسلحة في التأكيد على أن وثيقة *مسودة العناصر المقترحة* لا تمثل مسودة الاستراتيجية ولا تمثل نصاً ناتجاً عن عملية تفاوض. بل تقدم الوثيقة إطاراً استراتيجياً وتحدد مجموعة من الوحدات البنائية الممكنة التي أعدتها أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بناءً على المقترحات المقدمة إليها والمشاورات التي أجرتها، والتي يمكن من خلالها استخلاص معلومات لهيكلة الاستراتيجية وتحديد وتوضيح الموضوعات والأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية والمؤشرات والمعالم المحددة. وقد أدرجت صياغة إضافية وأجريت بعض التنقيحات في المرفق لزيادة توضيح هذا الوضع.

16. فيما يتعلق بالمرحلة التالية من الصياغة والتنسيق، جرى الاحتفاظ بمسودة التوصيات، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة استجابةً للتعليقات المتعلقة بالشمول. وفيما يتعلق بإمكانية أن تُساعد الرئيس في الصياغة، حسب الاقتضاء، مجموعة صغيرة غير رسمية وذات تمثيل جغرافي من الوفود المهتمة ("أصدقاء الرئيس")، لتعقد مشاورات موجهة وتحدد مجالات التقارب، فقد جرى التأكيد على أن مثل هذه المجموعة ستكون طوعية وتحت توجيه الرئيس، مع ضمان الشفافية للدول الأطراف وأصحاب المصلحة. وسوف يتكامل هذا مع الدعم المقدم من شاغلي المناصب بشأن المسائل الواقعة في نطاق ولاية كل منهم، والذين يتمثل دورهم في توفير كل من الخبرة الموضوعية والملكية الواسعة عبر جميع المسائل المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة.

توصيات للمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف

17. بناءً على ما تقدم وبالنظر إلى المدخلات المقدمة والمشاورات التي عقدت بين المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر للدول الأطراف، يوصي المكتب الموسّع المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف بأن:

أ) يحيط علماً، مع التقدير، بمسودة العناصر للنظر في وضع استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات، التي أعدتها أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ويضمها المرفق، كأساس لإثراء العمل التالي؛

ب) يطلب من رئيس المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف، بالتشاور مع الدول الأطراف وبدعم من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، تيسير عملية شاملة وشفافة بين الدورتين لكي تستند إلى مسودة العناصر كأساس لوضع مسودة استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة تقدم إلى المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف للنظر فيها واعتمادها؛

ج) يشجّع رئيس المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف على استكشاف خيارات لتيسير المزيد من المشاورات ودعم إعداد مسودة استراتيجية معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال إنشاء عملية أصدقاء الرئيس، ذات التمثيل الجغرافي، والمفتوحة أمام جميع الدول الأطراف المهتمة والدعوة لتلقي مدخلات من أصحاب المصلحة الآخرين عن طريق المشاورات؛

د) يطلب، بالإضافة إلى ذلك، من جميع شاغلي المناصب، ومنهم نواب الرئيس ورؤساء الفرق العاملة ورئيس منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة وجهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي ورئيس لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي، دعم العملية التي تجري بين الدورتين، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بمسارات العمل لكل منهم.

***

مرفق

من إعداد أمانة معاهدة تجارة الأسلحة

مقترح مسودة عناصر لاستراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات

خلفية

1. بناءً على تكليف المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف بوضع مسودة عناصر لاستراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة لفترة خمس سنوات، عقدت مناقشات بين أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن كيفية دعم مثل هذا الإطار للتنفيذ الفعال للمعاهدة وعالميتها.

2. وقد أتيحت الفرصة للدول الأطراف للتدبر في الدروس المستفادة من تنفيذها والنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها تنظيم عمل معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل لكي يعزز المزيد من الترابط الاستراتيجي والاستمرارية والأثر.

3. توضح الوثيقة الحالية مسودة العناصر الممكنة للاستراتيجية لكي تقدم إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف للنظر فيها. وهي تستند إلى المقترحات والمدخلات المقدمة من الدول الأطراف وأصحاب المصلحة على مدار العملية، وإلى التقارير السابق رسالها والمناقشات بين الوفود فيما يتعلق بالحاجة لتحسين الترابط والقدرة على التنبؤ والأثر عبر جهود دعم تنفيذ المعاهدة، ويقصد منها أن تمثل إطاراً يستند إليه في وضع الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، فإن أي أمثلة وردت للموضوعات ذات الأولوية والأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية والمؤشرات تعد توضيحية وغير ملزمة وغير شاملة. وتتولى الدول الأطراف تحديد الأولويات، من خلال التوافق.

4. تهدف الاستراتيجية إلى توفير توجه استراتيجي للعمل المنسق عبر المجالات المواضيعية ذات الصلة على مدار فترة متعددة السنوات، كما تهدف لاستكمال، وليس استبدال، جهود التنفيذ الوطني والالتزامات الحالية للمعاهدة. ولن تُنشئ الوثيقة أي التزامات قانونية جديدة ولا ستسعى إلى تعديل المعاهدة.

الرؤية الاستراتيجية والأهداف والمبادئ التوجيهية

5. تشير المناقشات التي جرت حتى الآن إلى أن الاستراتيجية المستقبلية لمعاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تسترشد برؤية مشتركة لمعاهدة تجارة أسلحة شاملة وتُنفذ بفعالية وتسهم في السلام والأمن الدوليين، وتحد من المعاناة الإنسانية وتعزز الشفافية والمسؤولية في التجارة في الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي.

6. وفي هذا السياق، فإن الهدف الإجمالي لاستراتيجية معاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن يتمثل في دعم الدول الأطراف في التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة من خلال العمل المنسق والعملي والذي يسير وفق هيكل متدرج عبر المجالات الموضوعية الرئيسية.

الهيكل الاستراتيجي

7. يمكن بناء هيكل الاستراتيجية حول المجالات المواضيعية السبعة المحددة في الدعوة لتقديم المقترحات وهي: التنفيذ الوطني؛ وتطبيق المادتين 6 و7؛ والشفافية وتقديم التقارير؛ والعالمية؛ والتعاون الدولي؛ والمساعدة الدولية، والبنية الأساسية. وتعكس هذه المجالات الأركان الرئيسية للتنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتهدف إلى إيجاد إطار مترابط للعمل الجماعي.

8. بالنسبة لكل مجال مواضيعي، قد ترغب الدول الأطراف في تحديد عدد محدود من الموضوعات ذات الأولوية ليجري تناولها على مدار فترة الـ5 سنوات المشمولة بالاستراتيجية. ويمكن أن تستكمل هذه الموضوعات بأهداف استراتيجية للمضي قدماً فيها، وتحقيقها حيثما أمكن - خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى إجراءات ذات أولوية تنفذ أثناء فترات تنفيذ محددة (سنوياً على سبيل المثال) دعماً لتلك الأهداف. وبحسب الاقتضاء، يمكن أن تكون الأهداف الاستراتيجية مصحوبة بمؤشرات للرصد ومعالم محددة. ويمكن إثراء كل مكون من تلك المكونات من خلال المدخلات المقدمة أثناء الدعوة لتقديم المقترحات، ومن خلال المزيد من

المشاورات والدروس المستفادة من برامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة السابقة، والتوصيات التي تنشأ من الهيئات الفرعية. وينبغي أن تأخذ أيضاً في الاعتبار المناقشات وخطط العمل الجارية، بالإضافة إلى مجموعة الأدوات والوثائق الإرشادية المتاحة بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة (وهي متاحة هنا). ويمكن لمثل هذا النهج أن يضمن أن تظل الاستراتيجية مركزة وعملية ومستجيبة مع تجنب ازدواجية الأنشطة التي تجري بالفعل داخل إطار معاهدة تجارة الأسلحة وتقليل تعطيل العمل الجاري. وفي الوقت نفسه، ينبغي الحفاظ على قدر كافٍ من المرونة، لإتاحة التعديلات استجابة للاحتياجات والتطورات الناشئة.

المجالات المواضيعية - عينة للموضوعات والأهداف الممكنة

9. تبين الأقسام أدناه، لكل مجال مواضيعي، عينة توضيحية وغير شاملة للموضوعات ذات الأولوية والأهداف الاستراتيجية التي يمكن إدراجها، والمستمدة من المصفوفة التشغيلية لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة التي تجمع المقترحات المتلقاة من خلال المقترحات المقدمة والمشاورات وترجمها إلى إجراءات ممكنة، وأطر زمنية استرشادية، وجهات فاعلة رئيسية ممكنة، ومؤشرات مقترحة ونُهج للرصد والتقييم. أعيدت صياغة الأمثلة الواردة أدناه وهي تهدف إلى التعبير عن نطاق الأفكار والأولويات التي ظهرت أثناء عملية التشاور. وهي مقدمة لتيسير المزيد من المناقشات بشأن مجالات التركيز الممكنة دون إخلال بأي قرارات مستقبلية بشأن محتوى الاستراتيجية.

10. ستكون المصفوفة ذاتها متاحة على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة كوثيقة عمل للأمانة ولا تمثل سجلاً محدداً ولا تفسيراً ملزماً ولا تأييداً لمقترحات أو مواقف أو أولويات مقدمة من الوفود.

التنفيذ الوطني

11. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بالمجال المواضيعي الخاص بالتنفيذ الوطني التي نشأت من المقترحات المقدمة والمشاورات تنفيذ أنظمة المراقبة الوطنية الشاملة؛ والتشريعات والأطر التنظيمية الوطنية؛ والقوائم الوطنية للأصناف الخاضعة للرقابة؛ وإجراءات الترخيص والتصريح. ويمكن أن تشمل مجالات التركيز المحددة داخل تلك الموضوعات على تنظيم السمسرة والمرور العابر وإعادة الشحن؛ وحفظ السجلات؛ وتدابير منع تحويل الوجهة والاستجابة له؛ وتعيين وتفعيل جهات الاتصال الوطنية؛ والتعاون بين الوكالات بالنسبة لهيئات الترخيص والجمارك والحدود والدفاع وإنفاذ القانون والشؤون الخارجية؛ وغيرها من موضوعات التنفيذ الرئيسية التي حددها المؤتمر.

12. تتضمن الأهداف الاستراتيجية الممكنة التي جرى تحديدها تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية الوطنية؛ وإنشاء أو تحسين الأنظمة الفعالة للترخيص والرقابة على النقل؛ وتحسين التعاون بين الوكالات وتبادل المعلومات؛ ودعم تسمية جهات الاتصال الوطنية وفعاليتها التشغيلية؛ وتعزيز القدرات على منع تحويل الوجهة واكتشافه والاستجابة له؛ وتحسين أنظمة حفظ السجلات؛ وتعزيز الإرشادات العملية ومجموعات الأدوات وآليات التعلم من النظراء في مجال التنفيذ؛ وتحديد التحديات الملحة في مجال التنفيذ والتصدي لها.

تطبيق المادتين 6 و7

13. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بتطبيق المادتين 6 و7، والتي نشأت من خلال المقترحات المقدمة والمشاورات، منهجيات تقييم المخاطر الوطنية؛ ودمج القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ورصد المخاطر وإجراءات إعادة التقييم؛ وتبادل المعلومات؛ والشفافية والمساءلة ؛ وبناء القدرات لدى هيئات الترخيص والتقييم.

14. تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة التي ألقي الضوء عليها إنشاء وتعزيز الأطر الوطنية لتقييم المخاطر، وتحسين ضوابط ما بعد التسليم وآليات رصد المخاطر؛ وتحسين الاتساق والشفافية من خلال التعلم من النظراء ودراسات الحالة وتقدير التقارير؛ وتقوية الخبرات الفنية بين مسؤولي الترخيص؛ وتطوير أو تحسين أدوات التقييم والمواد الإرشادية وممارسات التخفيف من المخاطر من أجل دعم التنفيذ المتسق للمادتين 6 و7.

الشفافية وإعداد التقارير

15. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بالشفافية وإعداد التقارير والتي نتجت عن المقترحات المقدمة والمشاورات الامتثال لالتزامات تقديم التقارير الأولية والسنوية؛ وتحسين جودة التقارير واكتمالها وأوقات تسليمها؛ وتحقيق التناغم وقابلية التشغيل المتبادل مع آليات تقديم التقارير الدولية والإقليمية ذات الصلة؛ وتحسين تبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل دعم التنفيذ الفعال للمادتين 13 و15.

16. تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة التي جرى تحديدها زيادة معدلات الامتثال لتقديم التقارير؛ وتحسين جودة واكتمال وفائدة التقارير المقدمة؛ وتعزيز تقديم التقارير المتاحة للجمهور والمفصلة حسب الاقتضاء؛ وتيسير تقديم التقارير؛ وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية وإجراءات تقديم التقارير؛ وتحسين تبادل المعلومات ودعم النظراء؛ وتحسين استخدام بيانات تقديم التقارير من أجل تحديد الفجوات واحتياجات المساعدة.

العالمية

17. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المحتملة المتعلقة بالعالمية والتي نشأت من المقترحات المقدمة والمشاورات المشاركة الموجهة مع الدول غير الأطراف؛ والمساعدة المخصصة قبل الانضمام؛ واستراتيجيات التوعية الإقليمية ودون الإقليمية؛ والمشاركة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ ونشر مواد التوعية؛ وتعزيز معايير معاهدة تجارة الأسلحة ونظمها القياسية بين الدول غير الأطراف؛ وتنسيق موارد العالمية وجهودها.

18. تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة التي جرى تحديدها تنفيذ أنشطة توعية موجهة والمشاركة الدبلوماسية في المناطق والدول ذات الأولوية؛ وتعزيز الرواد الإقليميين وتبادل الخبرات بين النظراء؛ وتعزيز الاعتماد المعياري لمبادئ معاهدة تجارة الأسلحة داخل الأطر الوطنية والإقليمية؛ وتحسين التعاون بين المنظمات الإقليمية؛ وحشد الموارد؛ وإنشاء آليات فعالة للتنسيق من أجل دعم جهود العالمية.

التعاون الدولي

19. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المحتملة المتعلقة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات والتي نشأت من المقترحات المقدمة والمشاورات التعاون بين الدول المصدرة والمستوردة ودول المرور العابر؛ وتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة من خلال آليات مثل منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة؛ والتعاون التشغيلي في التصدي لحالات تحويل الوجهة؛ وأطر التعاون الإقليمي والعابر للحدود؛ ودعم تبادل المعلومات الفنية بين سلطات الجمارك وإنفاذ القانون والترخيص والسلطات القضائية.

20. تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة التي جرى تحديدها تعزيز التعاون العملي بين الدول الأطراف عبر سلسلة النقل؛ وتحسين تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، والاتجاهات السائدة والدروس المستفادة من خلال منتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة وغيره من الآليات؛ وتعزيز الاستجابة السريعة لتحويل الوجهة والشراكة بين النظراء؛ وتعزي القدرات الفنية والتشغيلية لدى السلطات ذات الصلة؛ وتقوية التعاون الإقليمي من أجل منع تحويل الوجهة واكتشافه والتصدي له.

المساعدة الدولية

21. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بالمساعدة الدولية والتي نشأت من المقترحات المقدمة والمشاورات المساعدة المدفوعة بالطلب والمنسَّقة؛ والتوفيق بين طلبات المساعدة والمتاح من الموارد والخبرات؛ وبناء القدرات المؤسسية المستدامة؛ والتعاون الإقليمي؛ وإعطاء الأولوية في الدعم لتنفيذ الالتزامات الرئيسية للمعاهدة؛ وتعزيز فعالية وإتاحة الصندوق الاستئماني الطوعي والتنسيق بينه وبين آليات المساعدة الأخرى.

22. تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة التي جرى تحديدها تعزيز آليات التنسيق القائم على البيانات من أجل تحسين التوفيق بين المساعدات والاحتياجات المحددة؛ وتنفيذ بناء القدرات المستدام والذي يركز على الأثر؛ وتحسين التوعية وإتاحة المساعدات على المستوى الإقليمي؛ وتقوية فعالية ومرونة وإتاحة الصندوق الاستئماني الطوعي، من خلال طرق تشمل تبسيط الإجراءات وتحسين التوافق مع آليات التمويل الأخرى.

النوع الاجتماعي

23. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بالمجال المواضيعي الخاص بالنوع الاجتماعي التي نشأت من المقترحات المقدمة والمشاورات تعميم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي عبر جميع عمليات معاهدة تجارة الأسلحة؛ والتنفيذ المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي؛ والترابط مع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وغيره من الأطر الدولية ذات الصلة؛ ومشاركة النساء وخبراء النوع الاجتماعي في أنظمة المراقبة الوطنية، واجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة وأنشطة التنفيذ.
24. تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة التي جرى تحديدها إضفاء الطابع المؤسسي يعلى تحليل النوع الاجتماعي في مناقشات الفرق العاملة في معاهدة تجارة الأسلحة؛ وتعزيز القدرات اللازمة للتنفيذ المستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي من خلال

الأبحاث والإرشادات والتدريب والموارد المعرفية المخصصة؛ وتعزيز المشاركة الشاملة من خلال زيادة تمثيل المرأة في الوفود والمناصب القيادية/ مع تعزيز بيئة آمنة وتمكينية من خلال تدابير مثل سياسات الرعاية المستجيبة للاعتبارات الجنسانية.

البنية الأساسية

25. تتضمن الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة بالبنية الأساسية والتي نشأت من المقترحات المقدمة والمشاورات الحوكمة والاستدامة المالية وقدرات الأمانة والتنسيق المؤسسي.

26. واستناداً إلى ذلك، تتضمن الأهداف الاستراتيجية المحتملة تعزيز الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي عبر الإطار المؤسسي لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ وضمان الاستدامة المالية الطويلة الأمد والإدارة الفعالة لمؤسسات المعاهدة؛ وتحسين الفعالية، والخبرات والدعم الفني المقدم من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة؛ وتحسين التنسيق والترابط والفعالية عبر العمليات المؤسسية لمعاهدة تجارة الأسلحة وهيئاتها الفرعية.

الاعتبارات الشاملة

27. قد ترغب الدول الأطراف، عند تنفيذ استراتيجية مستقبلية لمعاهدة تجارة الأسلحة، في النظر في عدد من الموضوعات الشاملة ذات الصلة بجميع المجالات الاستراتيجية. ويمكن أن تتضمن تلك الموضوعات، من بين أمور أخرى، منع العنف القائم على النوع الاجتماعي، والإنصاف والشمول واعتبارات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ والشفافية والمساءلة؛ وإشراك أصحاب المصلحة، وصنع القرار القائم على الأدلة، واستدامة جهود بناء القدرات؛ والمشاركة مع أصحاب المصلحة من الصناعة وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأطراف وأصحاب المصلحة.

28. يمكن أن يساعد النظر في الموضوعات الشاملة في ضمان أن يسهم تنفيذ الاستراتيجية في التنفيذ الفعال والشامل والمستدام للمعاهدة عبر جميع مجالات العمل.

طرائق التنفيذ الممكنة

29. يمكن أن يعتمد تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية لمعاهدة تجارة الأسلحة على أدوار كل من الدول الأطراف وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة والهيئات الفرعية، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء. وسوف تظل تحتفظ الدول الأطراف بالمسؤولية الأساسية ع تنفيذ المعاهدة والنهوض بالمجالات المواضيعية والموضوعات ذات الأولوية والأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية بموجب الاستراتيجية. ويمكن أن تقوم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بوظائف التيسير والتنسيق والمساعدة الفنية في حدود ولايتها وقدراتها، بما في ذلك الدعم في رصد التقدم المحرز وتقييمه.

30. لتيسير التنفيذ والرصد، يمكن أن تعكس خطط العمل وجداول الأعمال لدى الهيئات الفرعية لمعاهدة تجارة الأسلحة المجالات المواضيعية والموضوعات ذات الأولوية والأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية، وتشمل تلك الهيئات منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة وجهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي ولجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي. ويمكن أن يساعد تحقيق مثل هذا الاتساق على ضمان أن يسهم العمل الذي ينفذ ضمن الإطار المؤسسي للمعاهدة مساهمةً مباشرة في تنفيذ الاستراتيجية، مع توفير فرص أيضاً لمراجعة التقدم المحرز وتحديد الفجوات والنظر في تعديل أولويات التنفيذ. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء العناية الواجبة أيضاً ببرنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة على النحو الذي وافق عليها المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف، ويشمل جدول الاجتماعات وآليات الدعم الممكنة.

31. ولتعزيز الترابط عبر الإطار المؤسسي لمعاهدة تجارة الأسلحة، يمكن أن تعكس خطط العمل وجداول الأعمال لدى الهيئات الفرعية لمعاهدة الأسلحة، ومنها منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة وجهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي والصندوق الاستئماني الطوعي، الأهداف الاستراتيجية والأنشطة ذات الأولوية لكل مجال مواضيعي. ويمكن لمثل هذا الاتساق أن يساعد في ضمان أن تسهم الأنشطة ذات الأولوية المنفذة في تلك الهيئات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها وتيسير تحديد فجوات التنفيذ والاحتياجات الناشئة.

32. يمكن أيضاً للفرق العاملة وغيرها من الهيئات الفرعية أن تقوم بدور في عملية الاستعراض داخل مجالات مسؤولية كل منها وأن تحدد توصيات للعمل المستقبلي. يمكن استخدام آليات معاهدة تجارة الأسلحة القائمة بالفعل في مجال تقديم التقارير

والاستعراض وتبادل المعلومات، إلى أقصى حدٍ ممكن، لرصد تنفيذ الاستراتيجية، وبالتالي لتعزيز الشفافية والمساءلة مع تجنب إضافة أعباء غير ضرورية في مجال تقديم التقارير.

33. يمكن للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني والجهات الأكاديمية والشركاء الفنيين، أن يقدم دعماً إضافياً للتنفيذ من خلال دعم جهود بناء القدرات وتبادل المعرفة والمساعدة الفنية وحشد الموارد المتماشية مع أهداف الاستراتيجية.

34. يمكن أن تظل الاستراتيجية ذات طبيعة مرنة، تتيح التقييم الدوري للموضوعات ذات الأولوية وتعديلها استجابة للاحتياجات الناشئة، أو التطورات أو أنماط التنفيذ أو القرارات التي تعتمدها الدول الأطراف في سياق عملية معاهدة تجارة الأسلحة.

الترتيبات الممكنة للرصد والاستعراض والتقييم

35. تحتاج الاستراتيجية المستقبلية إلى تحديد ما إذا كان ينبغي رصد واستعراض التقدم المحرز في كل مجال استراتيجي، وكيف يمكن القيام بذلك. ويمكن أن ينطوي أحد النهج التي تحقق ذلك على التدبر سنوياً في الأنشطة المنفذة، والتقدم المحرز، وتحديات التنفيذ المجابهة، والمجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام. ويمكن أن تدعم مثل هذه العملية التعلم المستمر وأن تيسر إجراء التعديلات عند اللزوم.

36. يمكن أن تستند ترتيبات الرصد، إلى أقصى حدٍ ممكن، على العمليات المؤسسية الموجودة حالياً ضمن معاهدة تجارة الأسلحة، وآليات تقديم التقارير فيها. على سبيل المثال، يمكن أن تتدبر الهيئات الفرعية، ومنها الفرق العاملة و منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة وجهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي والصندوق الاستئماني الطوعي، دورياً في التقدم المحرز في مجالات عمل كل منها بالنسبة للمجالات الاستراتيجية ذات الصلة.

37. يمكن أن يكون من بين الطرائق المحتملة أن يدرج رؤساء الهيئات الفرعية، بدعم من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، في تقاريرهم إلى المؤتمر قسماً مخصصاً للتقدم المحرز والتحديات والتوصيات للعمل المستقبلي. ويمكن للرئيس في المقابل، أن يقدم سنوياً نظرة عامة استراتيجية على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مستنداً إلى ما تحويه تقارير المؤتمر من معلومات مقدمة من الهيئات الفرعية ذات الصلة.

38. يمكن تطوير مؤشرات كمية، حيثما كان ذلك مفيداً وممكناً، لدعم جهود الرصد وتيسير تقييم التقدم المحرز مع مرور الوقت. ويمكن ربط مثل هذه المؤشرات بالموضوعات ذات الأولوية، والأهداف الاستراتيجية، والأنشطة ذات الأولوية المحددة في كل مجال استراتيجي.

39. قد ترغب الدول الأطراف أيضاً في النظر في إجراء استعراض منتصف المدة و/أو تقييم في نهاية الدورة لتقييم التقدم المحرز وتحديد الدروس المستفادة وإثراء تطوير عمليات التخطيط الاستراتيجي المستقبلية.

الخلاصة

40. يُقصد من هذه العناصر المبينة أن تكون أساساً لمزيد من المناقشات بين الدول الأطراف بشأن إمكانية وضع استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة. وهي لا تمثل صياغة متفقاً عليها، ولكنها مجرد مجموعة أولية من الأفكار يمكن أن تُثري إعداد إطار استراتيجي أكثر شمولاً.

41. ويمكن لمثل هذا الإطار، بعد مزيد من المشاورات، أن يتضمن رؤيةً، وأهدافاً، ومبادئ توجيهية، ومجالات مواضيعية، يضمّ كلّ منها سرداً رئيسياً، وموضوعات ذات أولوية لكل مجال مواضيعي، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بها، والإجراءات ذات الأولوية والمؤشرات و/أو المعالم الرئيسية الممكنة، كما يتضمن طرائق للتنفيذ والرصد حسب الاقتضاء.

42. إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من المشاورات والتنقيح لتجميع تلك العناصر لتصبح استراتيجية رسمية، ويشمل ذلك الاتفاق بشأن المجالات المواضيعية التي يجب أن تغطى، والموضوعات ذات الأولوية والأهداف الاستراتيجية المتعلقة بها التي تندرج تحت كل مجال، وترتيب الإجراءات ذات الأولوية، وطرائق التنفيذ والرصد والاستعراض.

***